A40-WP/293[1]
LE/8
2/8/19

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الأربعون

اللجنة القانونية

البند رقم ٤٠ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة القانونية

التقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي (اتفاقية مونتريال ١٩٩٩)

(مقدَّمة من اتحاد النقل الجوي الدولي (الأياتا))

الموجز التنفيذي

بشرت اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ بإدخال نظام حديث وعادل وفعال بشأن مسؤولية شركات الطيران أثناء النقل الجوي الدولي. وتوفر فوائد كبيرة للمسافرين والشاحنين وشركات الطيران والدول. ودافعت الأياتا بقوة عن اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩، حيث دعمت الإيكاو في الترويج للمزايا العملية لاتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ مباشرة للدول وشاركت في مختلف المنتديات الإقليمية.

يوجد حالياً ١٣٦ طرفاً في اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ يستحوذون على أكثر من ٩٨٪ من حركة المرور العالمية التي تعمل بين الدول. ومنذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية في عام ٢٠١٦، أصبحت ١٤ دولة إضافية أطرافاً بما في ذلك العديد من أسواق الطيران الرئيسية مثل إندونيسيا وسريلانكا وروسيا وتايلاند وفيتنام.

والآن وبعد تغطية كامل حركة المرور الدولية تقريباً بواسطة اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩، تركز الأياتاعلى جهود الدعوة من أجل التصديق على صكوك القوانين الجوية المتعددة الأطراف الأخرى. ومع ذلك، نشجع الإيكاو على مواصلة دعم الدول الـ ٥٨ التي لم تصدق بعد لكي تصبح أطرافاً، بحيث تستفيد من الفوائد التي تجلبها، وبحيث يصبح نظام المسؤولية العالمي الوحيد حقيقة واقعة.

أخيراً، توفر ورقة العمل بيانات لإظهار ما يمكن تحقيقه عندما تعمل الحكومات والصناعة معاً لتطوير نظام فعال ومتوازن لتحقيق أهداف واضحة.

الإجراء: بالنظر إلى الفوائد الموضحة أعلاه ووفقاً لقرار الجمعية العمومية للإيكاو الدورة التاسعة والثلاثين، فإن الأياتا تدعو الجمعية بكل احترام إلى:

أ) ملاحظة التقدم الكبير من حيث عدد الأطراف التي تمّ ضمها منذ الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية في عام ٢٠١٦؛

ب) الطلب من الإيكاو تقديم الدعم اللازم لتمكين جميع الدول الأعضاء المتبقية من التصديق على اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ في أقرب فرصة.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية: التنمية الاقتصادية

[1] نسخ باللغة العربية والإنجليزية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية مقدمة من (IATA).

الآثار المالية:	لا تنطبق
المراجع:	الوثيقة (Doc 10075) – القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٢٠١٦/١٠/٦) (قرار الجمعية العمومية ٣٩-٩).

١- المقدمة

١-١ أنشأت اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٣/١١/٤، نظام مسؤولية حديث يتعلق بالنقل الجوي الدولي. وتقرر القواعد المتعلقة بمسؤولية شركة الطيران في حالة وفاة أو إصابة أو تأخير الركاب أو تأخر أو تلف أو فقدان الأمتعة والبضائع.

١-٢ كان المقصود من اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ أن تكون نظام مسؤولية عالمي ليحل محل اتفاقية وارسو السابقة لعام ١٩٢٩ وبروتوكولاتها المعدلة (المعروفة مجتمعة باسم نظام وارسو)، ولدى الاتفاقية الآن ١٣٦ طرفاً (١٣٥ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية)، تغطي أكثر من ٩٨٪ من الحركة الجوية.

١-٣ على مدار العشرين عاماً الماضية، قامت الأياتا بدعم الإيكاو، ودعت الدول إلى أن تصبح أطرافاً في اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ من خلال أنشطة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وبالعمل مع شركات الطيران الأعضاء والجمعيات الشريكة لنا، تمّ عقد اجتماعات وندوات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد الفوائد. وعلى المستوى الإقليمي، تعاونت الأياتا مع مختلف لجان الطيران المدني، في حين استخدمت الأياتا على الصعيد العالمي الخطب والاجتماعات التي شارك فيها المدير العام لتشجيع التصديق على هذا الصك المهم للقانون الجوي.

١-٤ ومنذ انعقاد الجمعية العمومية للإيكاو الدورة التاسعة والثلاثين في عام ٢٠١٦، ساهمت هذه الجهود في انضمام ١٤ دولة إضافية إلى اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ الموضحة في الجدول ١. ويشمل ذلك العديد من أسواق الطيران المهمة مثل إندونيسيا وروسيا وسريلانكا وتايلاند وفيتنام. وتعرب الأياتا عن تقديرها لجميع الدول المدرجة.

١-٥ مع تغطية كامل حركة النقل الجوي الدولية تقريباً بواسطة اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩، أنهت الأياتا جهودها في مجال الدعوة لتشجيع التصديق على اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩، وركزت جهودها على صكوك القوانين الجوية الأخرى. ومع ذلك، لا تزال هناك ٥٨ دولة لم تستفد بعد من التصديق وتقديم نظام المسؤولية العالمي الوحيد كما تمّ تصوره عند إنشاء اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩. وسيضمن تصديق هذه الدول المتبقية حماية جميع الركاب والشاحنين بواسطة اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ بغض النظر عن خط سير الرحلة.

٢- الخلفية

٢-١ لن يتمّ تعظيم فوائد اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ إلا عندما تصبح جميع الدول المتعاقدة في الإيكاو أطرافاً فيها. الفوائد الرئيسية هي كما يلي:

٢-٢ بالنسبة للمسافرين – تحل اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ محل المسؤولية المحدودة المنخفضة التي تبلغ ١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي فقط للوفاة أو الإصابة بموجب نظام وارسو. وتتيح اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ مطالبات بالتعويض عن أضرار تصل إلى ١٠٠ ١١٣ لحقوق السحب الخاصة (حوالي ٠٠٠ ١٥٧ دولار أمريكي اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٩) دون إثبات للإهمال أو الخطأ. ويمكن المطالبة بتعويضات تتجاوز هذا المبلغ، ويقع العبء على شركة الطيران لإثبات أنها لم تكن مهملة. كما أذنت اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ ببدء أحكام صديقة للمستهلكين، مثل السماح للمسافرين بالمطالبة ضمن مجموعة أوسع من الولايات القضائية ودفع تعويضات مسبقة من شركات الطيران للضحايا. وأخيراً، تقوم الإيكاو بمراجعة حدود المسؤولية كل خمس (٥) سنوات، مما يضمن أن تأخذ اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ التضخم في الاعتبار.

٢-٣ بالنسبة للشاحنين – يربط الشحن الجوي العالم بما يمثل ٣٥٪ من التجارة العالمية من حيث القيمة. تستخدم الشحنات ذات القيمة العالية والحساسة زمنياً مثل اللوازم الطبية والعناصر المكونة والمنتجات الطازجة الشحن الجوي. وبموجب نظام وارسو، يجب على بوليصة الشحن الجوي الورقية السفر مع الشحنة لكي تعتمد شركة الطيران على حدود المسؤولية. وتتيح اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ استخدام مستندات النقل الإلكترونية التي توفر شحنات أسرع وأكثر دقة وأكثر أماناً. كما أن القضاء على كميات ضخمة من المستندات المطبوعة له فوائد بيئية.

٢-٤ بالنسبة لشركات الطيران – في حين أن معظم أسواق الطيران أصبحت الآن أطرافاً في اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩، فإن ٥٨ دولة لا تزال بحاجة إلى التصديق. هذا يعني أن خليطاً من أنظمة المسؤولية لا يزال قائماً. ويؤدي ذلك إلى حدوث تشويش غير ضروري في تحديد النظام الذي ينطبق في حالة وقوع حادث أو حادثة ويجعل معالجة المطالبات عملية معقدة. وسوف يحل التصديق العالمي هذه المشكلة.

الجدول ١ – قائمة بإجراءات الإيداع المتعلقة باتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ منذ الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية

الدولة	تاريخ الإيداع	نوع الإيداع
سيريلانكا	٢٠١٨/١١/١٩	انضمام
نيبال	٢٠١٨/١٠/١٦	انضمام
فيتنام	٢٠١٨/٩/٢٧	انضمام
تونس	٢٠١٨/٩/٢١	انضمام
غانا	٢٠١٨/٦/٤	تصديق
النيجر	٢٠١٨/١/٣١	تصديق
أوغندا	٢٠١٧/١١/٢٨	تصديق
السودان	٢٠١٧/٨/١٨	تصديق
تايلاند	٢٠١٧/٨/٣	انضمام
تشاد	٢٠١٧/٧/١٢	انضمام
الاتحاد الروسي	٢٠١٧/٦/٢٢	انضمام
إندونيسيا	٢٠١٧/٣/٢٠	انضمام
موريشيوس	٢٠١٧/٢/٢	تصديق
إسواتيني	٢٠١٦/١١/٢٣	تصديق

٢-٥ تعتبر اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ مثالاً ممتازاً للممارسة التنظيمية الجيدة. وقد تمّ استشارة الصناعة بنشاط وإشراكها في تطوير الأداة التي تمّ إنشاؤها لتحقيق أهداف تنظيمية واضحة. وهذا يوضح ما يمكن تحقيقه عندما تعمل الدول والصناعة معاً.

٢-٦ حسبت اقتصاديات الأياتا أنه منذ عام ٢٠١١، ارتفعت النسبة العالمية لحركة الركاب التي تغطيها اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ من ٨٦٪ إلى ٩٨٪. وأصبح يتمتع الآن ٣٩٠ مليون مسافر إضافي سنوياً بحماية أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تمّ فتح أكثر من ٦٠٠ مليار دولار أمريكي في التجارة الثنائية أمام مستندات النقل الإلكترونية مثل بيانات الشحن الجوي الإلكترونية. إن استخدام الوثائق الإلكترونية للنقل يسرّع الشحنات. وبالتالي، تمثل اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩ حماية للمستهلك بدون تكلفة وتدبيراً لتيسير التجارة للدول.

– انتهى –